وزارة المالية

كويت جديدة
NEWKUWAIT

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

للسنة المالية 2022/2021

دولة الكويت

وزارة المالية

شئون الميزانية العامة

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2021

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2021

الفصول	المحتوى	رقم الصفحة
التقديم	تقديم معالي وزير المالية	3
الفصل الأول	التطورات النمو الاقتصادي العالمي، والإقليمي	4
	تطورات النمو	4
	التطورات الاقتصادية المحلية	5
	معدل التضخم	6
	التطورات النقدية والمصرفية	6
	الوضع الراهن لأهم المتغيرات النقدية بدولة الكويت	7
	سوق الأوراق المالية	8
	آخر تطورات ميزان المدفوعات	8
	التعاون الاقتصادي لدولة الكويت	10
	خطة التنمية 2021/2020	10
	متابعة تنفيذ خطة 2021/2020	11
	التطورات النقدية	12
	أوضاع العرض والطلب النفطي العالمي	13
	التطورات النفطية الكويتية المستقبلية لمؤسسة البترول الكويتية	13
	تطور الإنتاج النفطي	14
	تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر	14
	أهم الدول المستوردة للنفط الكويتي	15
	السكان وقوة العمل	16
	نسب العمالة الوطنية في الأنشطة المختلفة	18
الفصل الثاني	مشروع ميزانية السنة الماليـة 2022/2021 والأسس التي بـني عليـها	
	أولاً : أسس تقدير الميزانية العامة	19
	ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021	20
	ثالثاً: تقديرات المصروفات والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021	22
	رابعاً: أهم تحديات السياسة المالية	26
	المصادر	27

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2021

مقدمة :

تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن: " يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه "

واستناداً إلى ذلك يسعدني أن أعرض عليكم هذا البيان الذي يحتوي على عرض مفصل للمستجدات التي شهدها اقتصادنا المحلي على مدار السنة المالية المنقضية في ظل ظروف إستثنائية غير مسبوقة أملتها تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وما زامنها من تدهور في أسعار النفط وكذلك تطورات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والعالمية، والتي أثرت وتؤثر في أسس ومسارات اعداد الموازنة العامة ، ويعرض الأسس والأهداف التي بني في ضوئها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2021،

ولا يخفى عليكم أن البيان السنوي لوزير المالية هو وثيقة اقتصادية رسمية على درجة كبيرة من الأهمية تعبر عن الأوضاع الراهنة والتوجهات الإستراتيجية للدولة وسياساتها العامة وتطلعاتها المستقبلية.

وأتطلع وأنا أتقدم بهذا البيان إلى مجلس الأمة الموقر إلى جهودكم المخلصة وتعاونكم المثمر وإلى مزيد من التعاضد بين جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تعزيز مسيرة البلاد باتجاه تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي أعد مشروع الميزانية العامة للدولة على ضوئها، دعماً للتوجهات التنموية الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الذي نسأل الله جلت قدرته أن يحفظه ويرعاه قائداً ومحفزاً لمسيرتنا في بناء "كويت جديدة" تكون مركزاً مالياً وتجارياً اقليمياً ودولياً، يسنده اقتصاد متنوع ومستدام، يرقى بمرتبة البلاد الى موقع متقدم ومتميز على سلم التنافسية الدولية.

ختاماً، نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في عرض تطورات الأوضاع الاقتصادية للدولة وبيان الأسس والمنطلقات التي بني عليها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2022/2021.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

خليفة مساعد حمادة

وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار

الفصل الأول

تطورات النمو الاقتصادي العالمي، والإقليمي

تطورات النمو:

- منذ انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد العام السابق وتأثيرها السلبي على الأوضاع الاقتصادية في كافة دول العالم والدول تسعى بكل جهدها في معالجة الأضرار التي صاحبت إجراءات الاغلاق التام لكافة القطاعات وتخفيف القيود التي فرضت والإغلاق التام لبعض الدول من أجل احتواء الأزمة فقد بدأت توقعات الارتفاع التدريجي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي بالتحسن عامي 2022/2021 بعد انهيار معدل النمو الاقتصادي العالمي عام 2020، الذي وصل إلى حوالي -3%، نتيجة صدمات جانبي الطلب والعرض، وذلك وفق ما تمت الإشارة إليه في تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أبريل 2021، ويعود هذا التحسن إلى عدة عوامل من أهمها:

  - **حزم الحوافز المالية التي ضختها البلدان المتقدمة أساساً بهدف إنعاش جانبي الطلب والعرض.**

وقد وصلت مخصصات الحزم المالية، كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2020، على سبيل المثال، في إيطاليا الى 49%، و40% في المانيا، و28% في فرنسا، و26% في المملكة المتحدة، 17% في اسبانيا، 14% في الولايات المتحدة.

  - **التسريع في التطعيم ضد فايروس كورونا.**

حيث وصلت نسبة المطعمين إلى إجمالي السكان حوالي 40.7% في أول يونيو 2021، فعلى سبيل المثال، ففي الولايات المتحدة، بلغت النسبة 38.4%، وفي فرنسا 17%، و19.5% في المانيا. وعلى المستوى العربي فقد وصلت النسبة الى 47% في البحرين، و38.4% في البحرين، و4.8% في الأردن، و1.6% في عمان، وأقل من 1% في مصر، و0.92% في الكويت.

- ويوضح الشكل رقم (1) معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي في حين أن الشكل رقم (2) يعكس معدل النمو الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفق تقرير آفاق النمو الاقتصادي العالمي لشهر أبريل 2021.

الشكل (1)

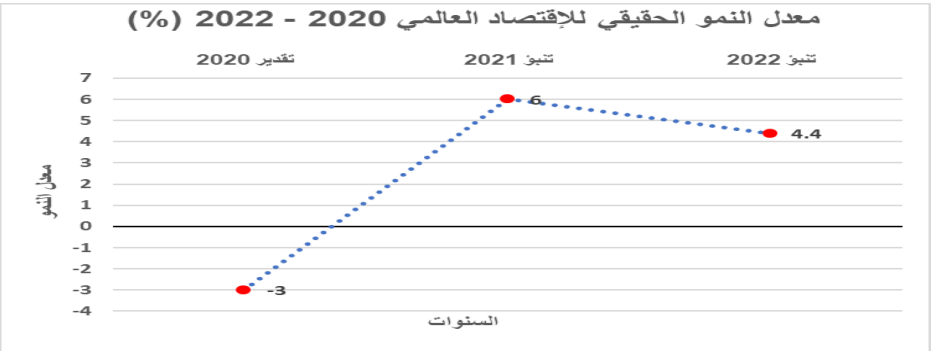

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2021

الشكل (2)

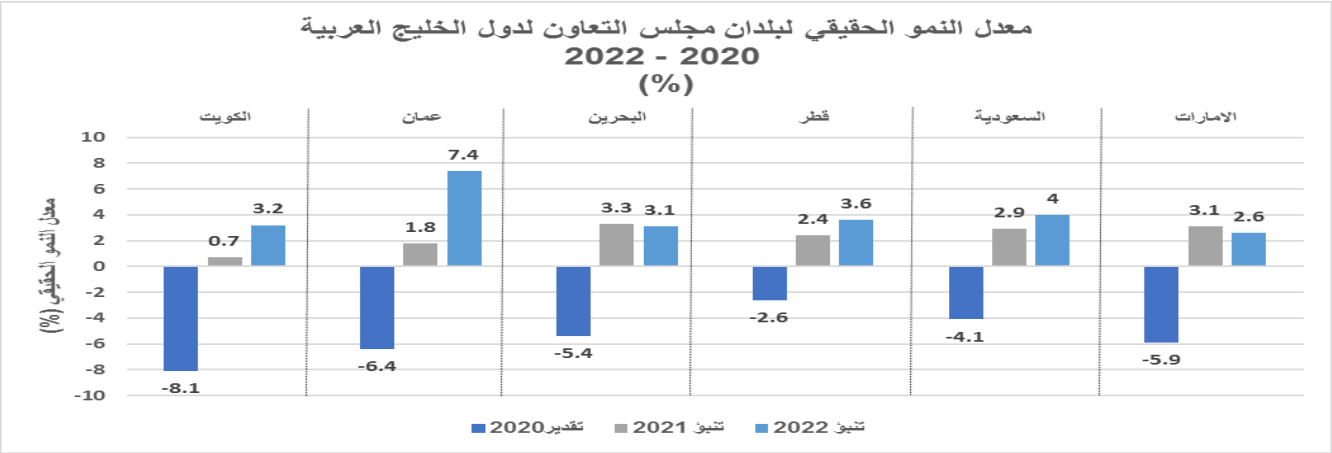

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2021

التطورات الإقتصادية المحلية

- **النمو الاقتصادي الحقيقي:**
  - تأثر الوضع الاقتصادي لدولة الكويت سلباً أسوةً بالاقتصاديات الخليجية النفطية إثر تعرضه لصدمة انخفاض أسعار النفط عام 2019، بالإضافة إلى استمرار الوضع السلبي للاقتصاد الكويتي لعام 2020 نتيجةً لاستمرار انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة فايروس كورونا المستجد حيث بلغ حوالي -8.9% عام 2020.
  - بدأ الاقتصاد الكويتي بالتعافي التدريجي عام 2021 ومن المتوقع استمرار التعافي لعام 2022 وفق توقعات كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليبلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 2.8%، و3.3% على التوالي.

الشكل (3)

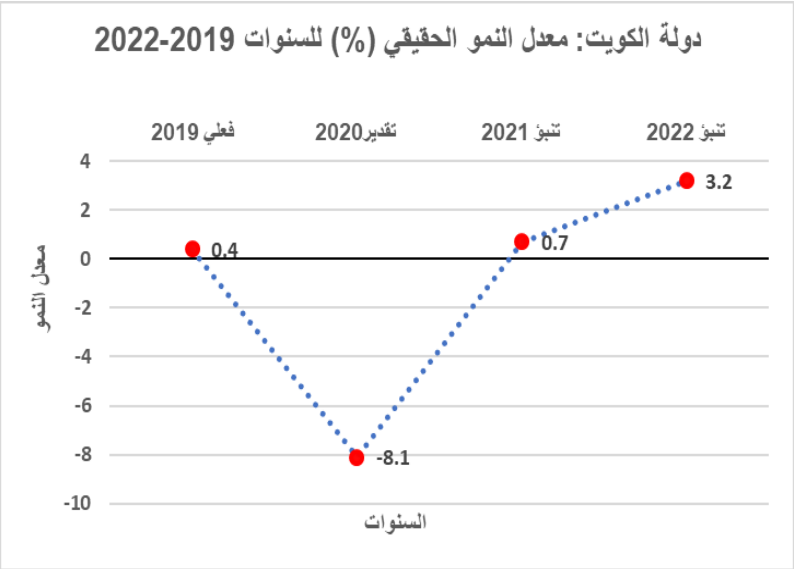

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2021

- يوضح الشكل رقم (3) تطور النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت وفق توقعات صندوق النقد الدولي أبريل 2021.
- فقد حقق الاقتصاد الكويتي نمو سالب بلغ -8.9% عام 2020، حيث بلغت عائدات الصادرات 58% من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الصادرات النفطية 90% من الصادرات.

معدل التضخم

- هناك شبه اتفاق على اتجاه المعدل للارتفاع نسبياً بمعدل التضخم ببلدان العالم إثر تنامي القطاع الخاص المتمركز في مجموعة الأغذية وفق تقرير الآفاق العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أبريل 2021.
- تشير بيانات معدل التضخم وفق الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) إلى معدل تضخم يبلغ 2.5% عام 2021 وفق البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، ليبلغ أقصى معدل 3% عام 2022 وفق ما هو موضح بالشكل رقم (4).
- بلغ معدل التضخم في شهر ابريل 2021 حوالي 0.17-% على أساس شهري وحوالي 3012% على أساس سنوي.
- ويتركز أكبر معدل للتضخم سنوياً في مجموعة الأغذية والمشروبات ليبلغ 10.75% وأقل معدل في الخدمات التعليمية 15.46-%.

الشكل (4)

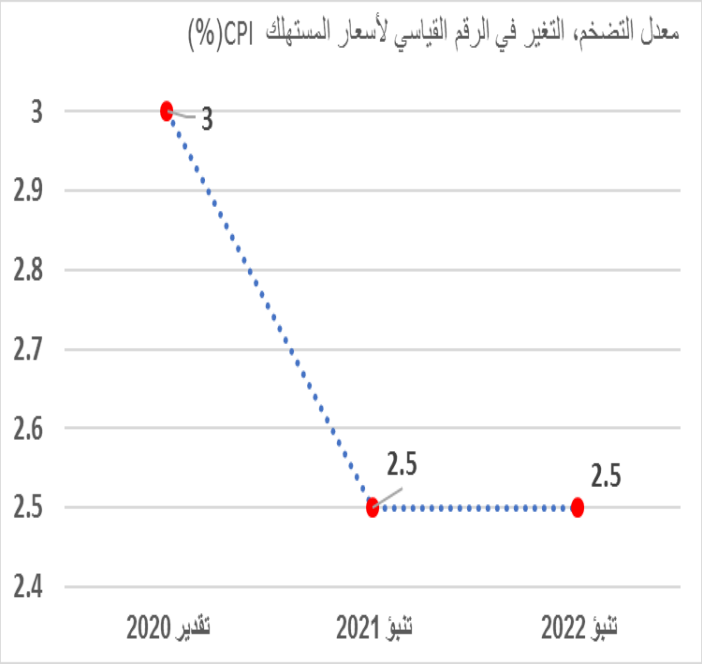

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2021

- لا يزال معدل التضخم في الحدود الآمنة اقتصادياً وفق بيانات صندوق النقد الدولي
- بناءً على البيانات الواردة بتقرير الإدارة المركزية للإحصاء أبريل2021، نلاحظ التغير في الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع المستوردة أقل منها في السلع المنتجة محلياً نظراً لارتفاع درجة المنافسة للسلع المستوردة.

التطورات النقدية والمصرفية

- في إطار قيام دول العالم بمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن فايروس كورونا المستجد استمرت الدول بانتهاج سياسة " التيسير الكمّي Quantitative Easing"، لإنعاش الاستثمار، من خلال خفض أسعار الخصم، وأسعار الفائدة.
- كما قامت الدول باستعادة العمل في سياسة " استهداف التضخم Inflation Targeting" لتوقع اتجاهه للارتفاع.
- وتماشياً مع السياسات التي انتهجتها الدول لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد بما فيها الآثار الاقتصادية، فقد قام بنك الكويت المركزي باتباع حزمة تيسيرية أيضاً بتاريخ 2020/4/2 متضمنة أدوات سياسة التحوط الكلي وتحفيز القطاع المصرفي. ومن أهم قرارات بنك الكويت المركزي للتكيف مع نتائج الجائحة:
  - خفض سعر الخصم مرتين ليصل الى 1.5%.
  - خفض سعر الفائدة على إعادة الشراء بنحو 1%.

- خفض بنحو 0.125% في أسعار التدخل، وعلى جميع آجال سعر الفائدة، حتى 10 سنوات.
- (13) سياسة رقابية تحوطية خلال الفترة مارس – يوليو 2020.

الوضع الراهن لأهم المتغيرات النقدية بدولة الكويت

أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت خلال السنة المالية 2021/2020:

أ- الاستقرار النقدي:

- حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي أمام العملات الرئيسية العالمية (تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنحو 5.95 فلوس وبنسبة 1.93% عن مستواه المسجل في نهاية السنة المالية السابقة).
- نمو إيجابي في عرض النقد بمفهومه الواسع M2 حيث سجل نسبة نمو سنوية تبلغ 1.9% في السنة المالية 2021/2020، ويرجع السبب في ذلك إلى:
  - الارتفاع في الكتلة النقدية M1 بنسبة 14.1%.
  - انخفاض شبه النقد بنسبة 3.4%.

ب- النشاط المحلي للقطاع المصرفي:

- ارتفاع التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين في السنة المالية 2021/2020 من 39,079.6 مليون د.ك. إلى 40,180.8 مليون د.ك. بنسبة نمو بلغت 2.8%، وقد تركزت هذه الزيادة في كلٍّ من:
  - التسهيلات الشخصية بمبلغ 1,152.2 مليون د.ك.
  - قطاع العقار بمبلغ 180.0 مليون د.ك.
- ارتفاع ودائع القطاع الخاص للمقيمين من نحو 35,897.1 مليون د.ك. إلى 36,596.1 مليون د.ك. بزيادة قدرها 699 مليون د.ك. أي نسبة نمو 1.9%.

الشكل (5)

- يوضح الشكل رقم (5) معدل النمو السنوي للمتغيرات النقدية بناءً على البيانات الصادرة من بنك الكويت المركزي.

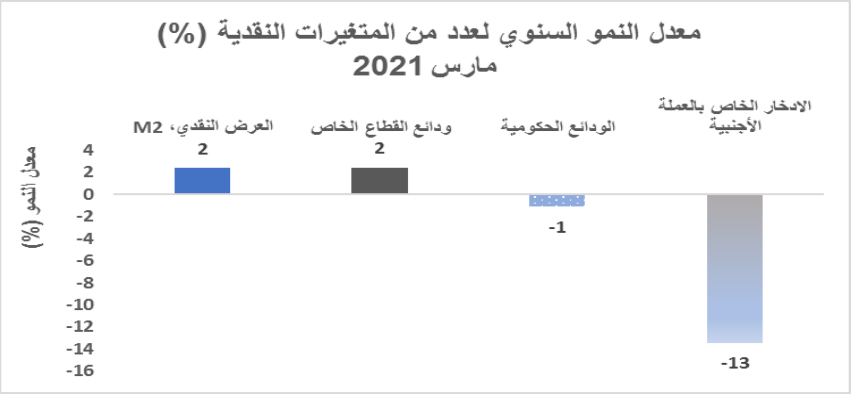

المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، إحصاءات المتغيرات النقدية

الشكل (6)

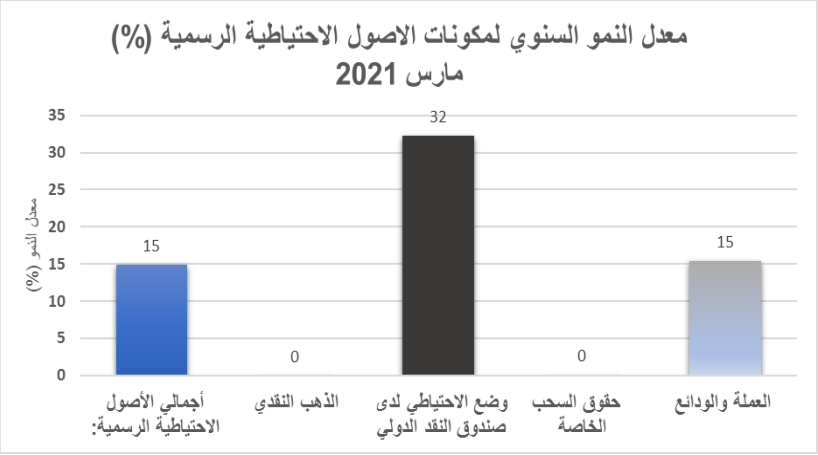

المصدر : موقع بنك الكويت المركزي، إحصاءات الأصول الاحتياطية الأجنبية

- واعتماداً على الإحصاءات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للأصول الاحتياطية الأجنبية فإن معدل كلاً من إجمالي الأصول الاحتياطية والعملة والودائع تبلغ 15% في حين أن معدل نمو الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي يبلغ 32% حتى تاريخ مارس 2021. كما هو موضح في الشكل رقم (6).

سوق الأوراق المالية

- شهد شهر مارس 2020 أكبر انخفاض في أداء مؤشرات السوق، بسبب الجائحة. الاّ أن مؤشرات ديسمبر 2020 سجلت أداء مرتفع، ووفقا لآخر بيانات لشهر أبريل 2021، فقد شهد السوق ارتفاع ملحوظ، بسبب صفقـــة اجيلتي المليارية، وانتعاش الأسواق العالمية، وإعلان النتائج المشجعة للشركات المدرجة، وعليه، أصبحت البورصة الكويتية أول بورصة خليجية في مجال المكاسب السوقية (1 مليار دينار). ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق الى (8.29) مليار دينار.

آخر تطورات ميزان المدفوعات

- تشير آخر المعلومات الى تحقيق رصيد ميزان المدفوعات لفائض قدرة 1 مليون دينار خلال العام الماضي، بين الربع الرابع 2019 و2020، أي بنمو سالب بلغ حوالي -100%.
- بلغ رصيد الحساب التجاري (الصادرات – الواردات) 235 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2020، وبانخفاض وصل الى -73% عن الربع النظير في 2019، نتيجة انخفاض عوائد الصادرات النفطية -34.5% بنسبة أكبر من معدل انخفاض الواردات.
- على مستوى كافة الدول، فقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين أهم الدول التي تستورد منها الكويت 32.79%، عام 2020. في حين تصدرت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين أهم الدول التي تصدر لها الكويت (صادرات غير نفطية) 18%، لنفس العام.
- أما عن التبادل التجاري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020، فتربعت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول للدول التي تستورد منها دولة الكويت أي بنسبة 53%، في حين أن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة الدول الخليجية التي تصدر لها دولة الكويت بنسبة 34%.

- وشهد رصيد " الحساب الأولي " ارتفاعاً بمعدل 93% بين الربعين المشار اليهما أعلاه، نتيجة ارتفاع عوائد الاستثمار الأجنبي.
- ارتفاع نسبي في نمو رصيد "الحساب الثانوي" ليصل حوالي 4%، نتيجة ارتفاع كلاً من تحويلات العاملين، والتحويلات الجارية الحكومية.
- شهد رصيد "الحساب الرأسمالي" المتضمن تعويضات الأمم المتحدة بسبب غزو النظام العراق لدولة الكويت معدل نمو موجب 34%. علماً بأن الحساب يتعامل بالتحويلات الرأسمالية، عدا الجارية، بين المقيمين، وغير المقيمين.
- كما شهد رصيد "الحساب المالي" ارتفاعاً مديناً حيث يتضمن تدفقات الاستثمارات (المالية)، المباشرة، وغير المباشرة بين الكويت (مقيمين)، وبقية انحاء العالم (غير المقيمين)، حيث أن الارتفاع كان لصالح استثمارات الكويت المالية بالخارج، التي ارتفعت من 1616.6 مليون دينار بالربع الرابع من عام 2019 إلى 2890.6 مليون دينار بالربع الرابع من عام 2020.
- ويشير الشكل رقم (7) إلى التغيرات في معدل نمو مكونات حساب ميزان المدفوعات الخاص بدولة الكويت، وفق إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن بنك الكويت المركزي.

الشكل (7)

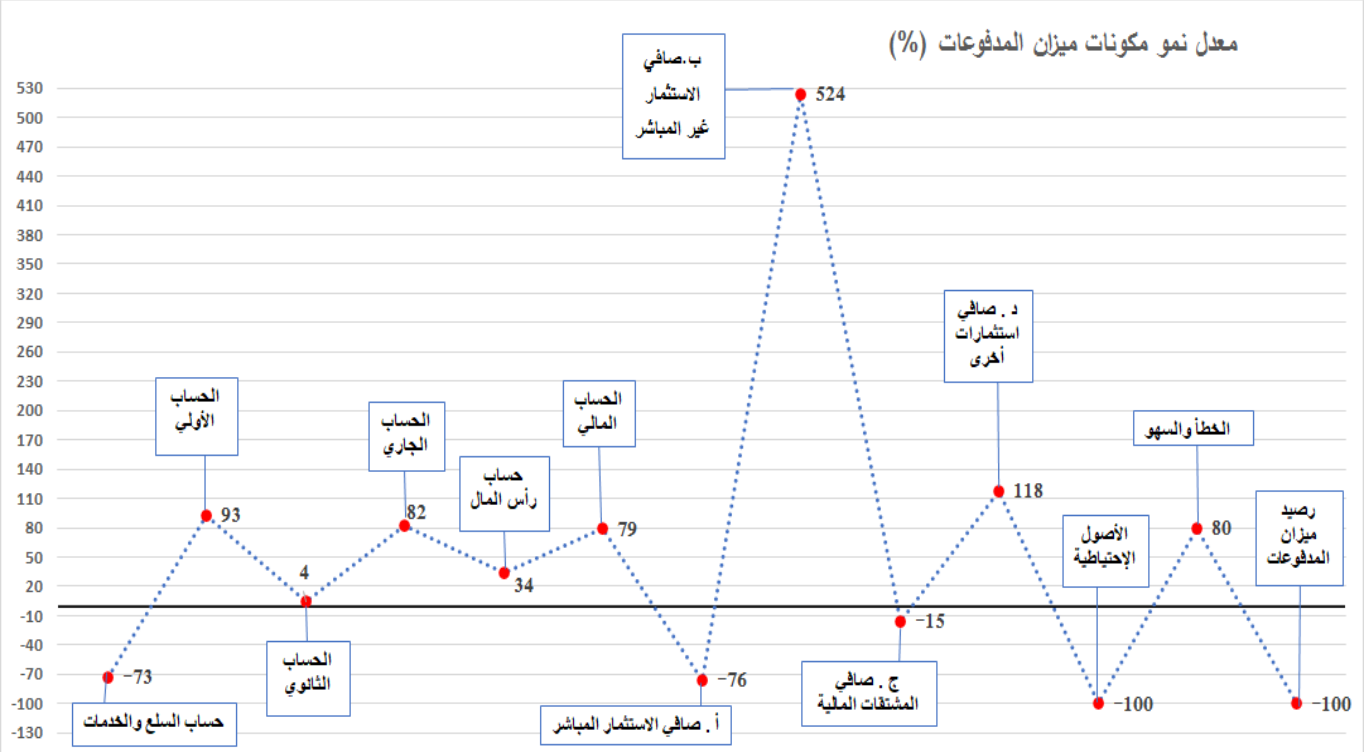

المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، إحصاءات ميزان المدفوعات

التعاون الاقتصادي لدولة الكويت

- أحد أهم اشكال دعم دولة الكويت لمنظمات التعاون الاقتصادي الدولي، والإقليمي بشقيه العربي والخليجي، هو استمرار الدعم المالي لهذه المنظمات، والبالغ عددها (119) منظمة، منها: (61) دولية، (20) عربية، و (11) إسلامية، وبإجمالي مساهمة بلغت حوالي 15.6 مليون دينار كويتي، رغم الضغوط المالية التي تمارسها نتائج الجائحة.
- كما تحرص الدولة على التقييم الدوري لمدى الاستفادة من خدمات هذه المنظمات، وبالشكل الذي يخدم متطلبات الاقتصاد الكويتي.
- تحرص دولة الكويت على الاستفادة من التعاون الفني مع البنك الدولي (من خلال أربعة محاور هي: تحسين أداء القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز التنمية البشرية، والنهوض بالبنية التحتية والإدارة الحضرية)، وتحرص الدولة، كذلك، على الاستفادة من خبرات صندوق النقد الدولي (من خلال المشاركة في لبرامج التدريبية التي يقدمها المركز الإقليمي ومقره دولة الكويت، بهدف بناء القدرات، والتعاون في مجالات أخرى).

خطة التنمية 2021/2020

- تضمن خطة التنمية للسنوات 2021/2020 (8) برامج خصصت لها مبالغ مالية باستثناء البرنامج الأول " المنطقة الاقتصادية الخاصة الدولية " بقيمة إجمالية تقديرية تصل 2097 مليون د.ك، حيث يأتي برنامج " بنية تحتية متطورة " في الترتيب الأول من حيث المخصصات المالية (حوالي 42.9% من اجمالي المخصصات التقديرية)، يليه برنامج " تعزيز القطاع الخاص " (حوالي 24.1%).
- ويوضح الشكل (8) المخصصات المالية التقديرية للبرامج المدرجة بخطة التنمية 2021/2020.

الشكل (8)

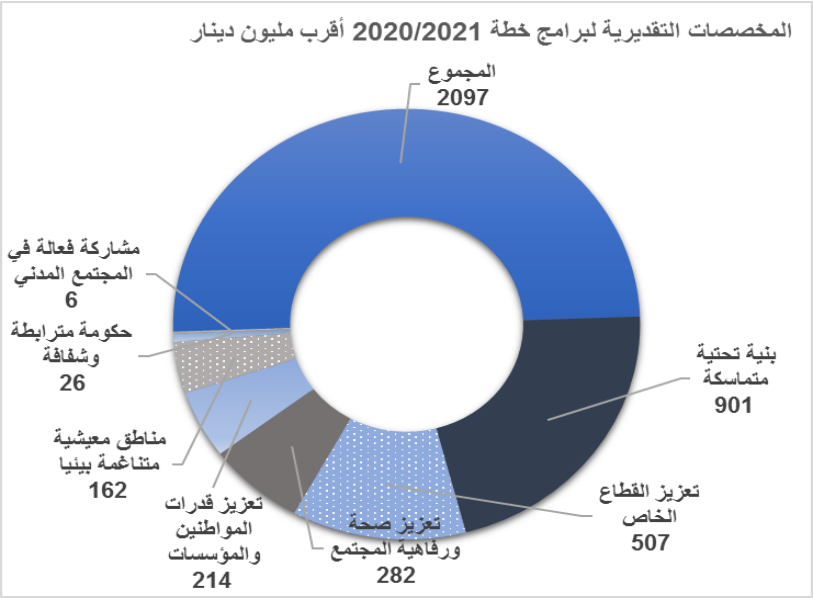

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط، خطة التنمية السنوية 2021/2020

متابعة تنفيذ خطة 2021/2020

- يشـــير التقرير الربع الرابع لمتابعة خطة التنمية للربع الرابع من الســـنة 2021/2020 إلى إنفاق ما قيمته 728 مليون د.ك أي ما نسبته 41% من إجمالي التكاليف وفق ما هو موضح بالشكل (9).
- بلغ إجمالي مشـــاريع خطة التنمية (126) في الســـنة 2021/2020، كما هو موضح بالشكل (10)، علماً بأن المشروعات المنجزة خلال الفترة (5) مشاريع فقط وذلك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021/2020، أي ما يمثل 4% من إجمالي المشروعات.

الشكل (9)

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط، 2021، الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة 2021/2020

- تتركز أغلب المشروعات (108) مشروع ضمن المشروعات التي ما زالت تحت التحضير وتحت التنفيذ أي بواقع (54) مشروع لكل منهما.

الشكل (10)

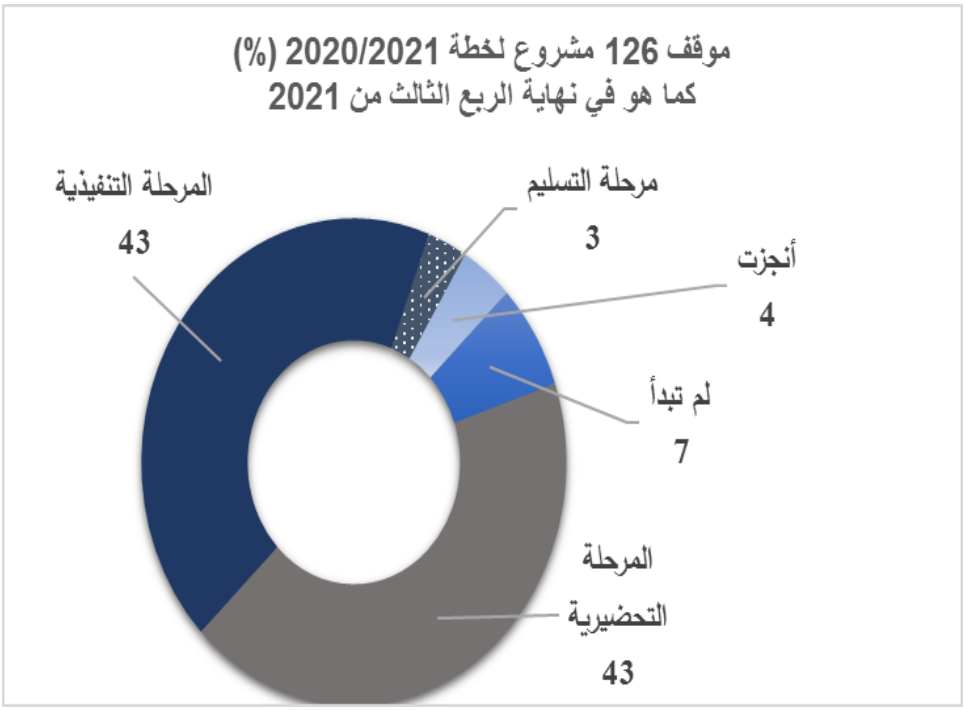

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط، 2021، الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة 2021/2020

الشكل (11)

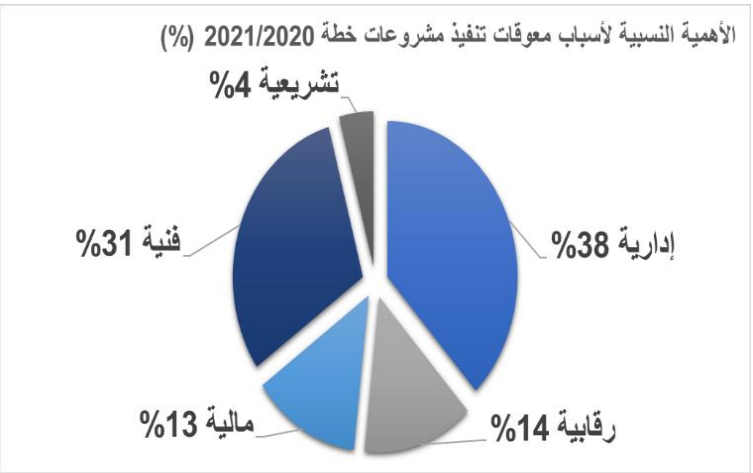

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، 2021، الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة 2021/2020

- توجد عدد من **المعوقات** التي حالت دون تنفيذ مشروعات الخطة السنوية وتم التطرق لها في تقرير المتابعة للربع الثالث لعام 2021/2020، ومن أهمها المعوقات **(الإدارية)** التي تمثل ما نسبته 38% من إجمالي المعوقات في تنفيذ المشاريع المدرجة بخطة التنمية، تليها **الفنية** 31%. كما هو موضح في الشكل رقم (11) الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء.

التطورات النفطية

آخر اتفاقات أوبك

- وفقاً للتقارير الصادرة منظمة أوبك فإن انتاج أوبك يمثل حوالي 45% من الانتاج العالمي.
- في 2021/6/1 قررت أوبك وحلفائها من المنتجين من خارجها (أوبك+) وأهمهم روسيا على زيادة الإنتاج على زيادة الإنتاج بمقدار (2) مليون برميل/ يوم لغاية شهر يوليو2020 من أجل الحيلولة دون مزيد من الضغط على الأسعار بسبب زيادة المعروض، على أن يتم مراجعة أوضاع السوق في الاجتماع القادم المقرر عقده بتاريخ 2021/7/1.
- تضمن قرارات اجتماع 2021/4/1 على: تقليص تخفيضات الإنتاج المتفق عليها في أغسطس 2020 من 7.2 مليون برميل/ يوم الى 6.7 مليون برميل/ يوم، مع استمرار الخفض السعودي التطوعي بمليون برميل/ يوم خلال الثلاث إشهر القادمة بعد ابريل.
- بلغت نسبة الامتثال لقرارات خفض الإنتاج في وحلفائها من المنتجين من خارجها (أوبك+) حوالي 114% خلال شهر أبريل 2021، حسب ما ورد في اجتماع 2021/6/1، المشار اليه أعلاه. وتم منح مهلة للبلدان غير الملتزمة بحصص الإنتاج لتعويض فائض حصصها حتى سبتمبر 2021.
- منذ بدء سريان اتفاق خفض الإنتاج في مايو 2020، وحتى فبراير 2021 ساهمت أوبك بحجب حوالي 2.6 مليار برميل من النفط عن الأسواق العالمية، الأمر الذي ساهم، جوهرياً، في تسريع عودة توازن السوق النفطي.

أوضاع العرض والطلب النفطي العالمي

- شهد عام 2020 انكماشا بالطلب النفطي، بالمقارنة مع العام السابق، بلغ حوالي 9.5 مليون برميل/ يوم، ويتوقع ان يرتفع الطلب عام 2021 بحوالي 6 مليون برميل/ يوم.
- من جانب آخر شهد عام 2020 انخفاضاً بالعرض النفطي (المنتجات السائلة في البلدان غير الأعضاء في أوبك + انتاج أوبك من الغاز الطبيعي المسال NGLs).
- تشير آخر تقديرات أوبك، لشهر أبريل 2021، تشير الى أن –6.8 مليون برميل، ويتوقع أن يرتفع هذا العرض بمقدار 5.2 مليون برميل/ يوم.
- هناك اتجاهات لانخفاض إجمالي المخزون النفطي التجاري بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من 3,033 مليون برميل، في يناير 2021، الى حوالي 2,987 مليون برميل، في مارس من نفس العام.
- انخفضت الاستثمارات في قطاع النفط والغاز، عام 2020 بالمقارنة مع 2019، بجوالي 150 مليار دولار، مع توقع استرداد هذه الاستثمارات في جدود 350 مليار دولار سنويا خلال الخمس سنوات القادمة.
- تم تقدير بلوغ إنتاج كلاً من إيران، وفنزويلا في النصف الثاني من عام 2021 بحوالي 3 مليون برميل/يوم في حال استعادتهما لمستوى الإنتاج النفطي المسموح لهما قبل الحظر، إلا أن زيادة الإنتاج لن يكون له أثر في خفض الأسعار حال تنامي الطلب كما هو متوقع.
- بالرغم من كافة التوقعات المشار إليها أعلاه بشأن تنامي الطلب على النفط، إلا أنه من الأهمية الانتباه إلى أن التطورات النفطية العالمية لا زالت تعتمد على درجة النجاح في احتواء انتشار فايروس كورونا عالمياً.

التطورات النفطية الكويتية المستقبلية لمؤسسة البترول الكويتية

- استمرار مشروعات شركة نفط الكويت للوصول إلى المعدلات المستهدفة للطاقة الإنتاجية المستدامة للنفط الخام والبالغة 3.5 مليون برميل/يوم في عام 2025 والمحافظة عليها عام 2030، واستكمال الوصول إلى معدل 4 مليون برميل/يوم عام 2035 والمحافظة عليه حتى عام 2040.
- بالإضافة إلى استمرار مشروعات شركة نفط الكويت للوصول إلى المعدلات المستهدفة للطاقة الإنتاجية المستدامة للغاز غير المصاحب والبالغة 1.4 مليار قدم مكعب/يوم عام 2025، و1.5 مليار قدم مكعب/يوم في عام 2030، والى 2 مليار قدم مكعب / يوم في عام 2040.

- توجد عدد من المشروعات في مجال التكرير والتصنيع، تقوم بها شركة البترول الوطنية الكويتية والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، تستهدف من خلالها رفع الطاقة التكريرية عام 2025 إلى 1.6 مليون برميل/يوم كحد أقصى عام 2025.
- كما تقوم شركة البترول الكويتية العالمية بالعديد من المشروعات، خارج دولة الكويت وبالشراكة مع شركاء عالميين لبناء قدرة تكريرية لتصريف 425 ألف برميل/يوم من النفط الكويتي بحلول عام 2025 في الأسواق الواعدة ذات النمو المرتفع. مع إمكانية تكرير نفوط كويتية إضافية لغاية 300 ألف برميل/يوم.
- أما في مجال البتروكيمياويات، فتستهدف مؤسسة البترول الكويتية التوسع في انتاج المنتجات البتروكيمياوية الرئيسية داخل وخارج الدولة، بهدف الوصول بالإنتاج الى 14.5 مليون طن/سنة بحلول عام 2040.

تطور الإنتاج النفطي

- يمثل الإنتاج النفطي الكويتي حوالي 9.2% من إجمالي انتاج أوبك، وبمستوى متوسط يصل إلى 2.326 مليون برميل/يوم وفقاً لإحصاءات أبريل 2021 كما هو موضح في الشكل رقم (12)، وذلك تحقيق أدني مستوى في إبريل 2020 بلغ في المتوسط حوالي 2.103 مليون برميل/يوم خلال يونيو 2020.

الشكل (12)

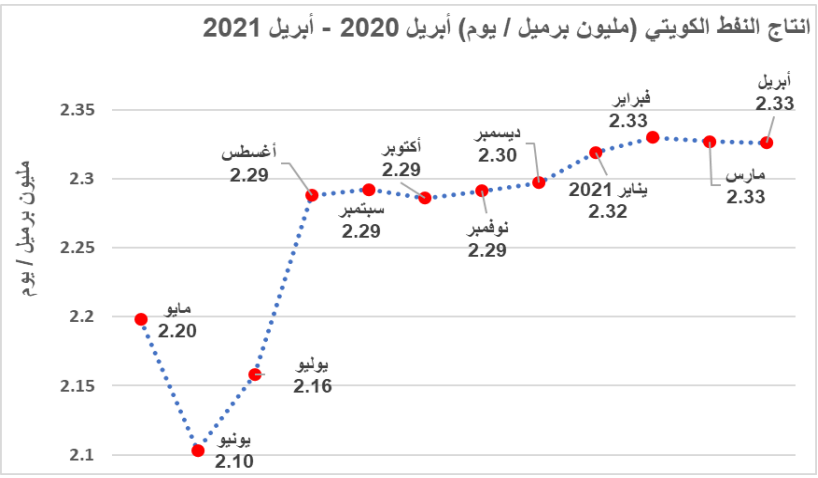

المصدر: مجمعة من: OPEC, Monthly Oil Market Reports

تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدّر

- بسبب إجراءات أوبك+ التي استهدفت خفض الإنتاج من أجل إعادة التوازن للأسواق النفطية بدأ الارتفاع التدريجي لسعر النفط حيث بلغ متوسط السعر حوالي 63.75 دولار/برميل، خلال شهر أبريل 2021، مقارنةً مع متوسط السعر 16.95 دولار/برميل خلال شهر أبريل 2020، كما هو موضح في الشكل رقم (13).

الشكل (13)

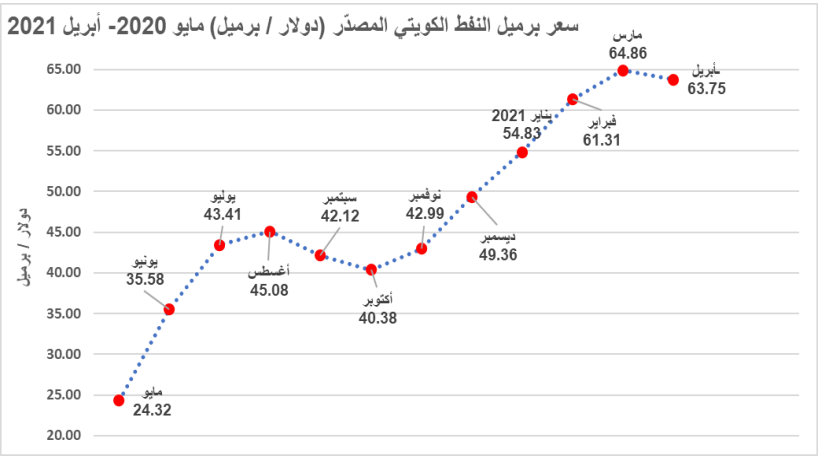

المصدر: مجمعة من: OPEC, Monthly Oil Market Reports

- وفي حالة استمرار جهود السيطرة على انتشار فايروس كورونا، وانعكاس ذلك على الطلب (خاصة طلب قطاع النقل على الطاقة، الذي تصل نسبته الى حوالي 26% من اجمالي الطلب، في الولايات المتحدة عام 2020، وبحوال إقليمي 35% في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) فأن هناك احتمالا قويا باستمرار تحسن أسعار النفط.

أهم الدول المستورد للنفط الكويتي

- من أهم الدول المستوردة للنفط الكويتي إقليم بلدان "آسيا والباسيفيك" يليه إقليم "أمريكا الشمالية"، ثم إقليم "أمريكا الشمالية"، ومن ثم إقليم "أوروبا"، حيث أن سلوك معدل النمو الحقيقي في هذه البلدان، خاصة إقليم "آسيا والباسيفيك" يعتبر محدداً أساسياً لطلب هذه الأقاليم على النفط الكويتي كما هو موضح في الشكل رقم (14).

الشكل (14)

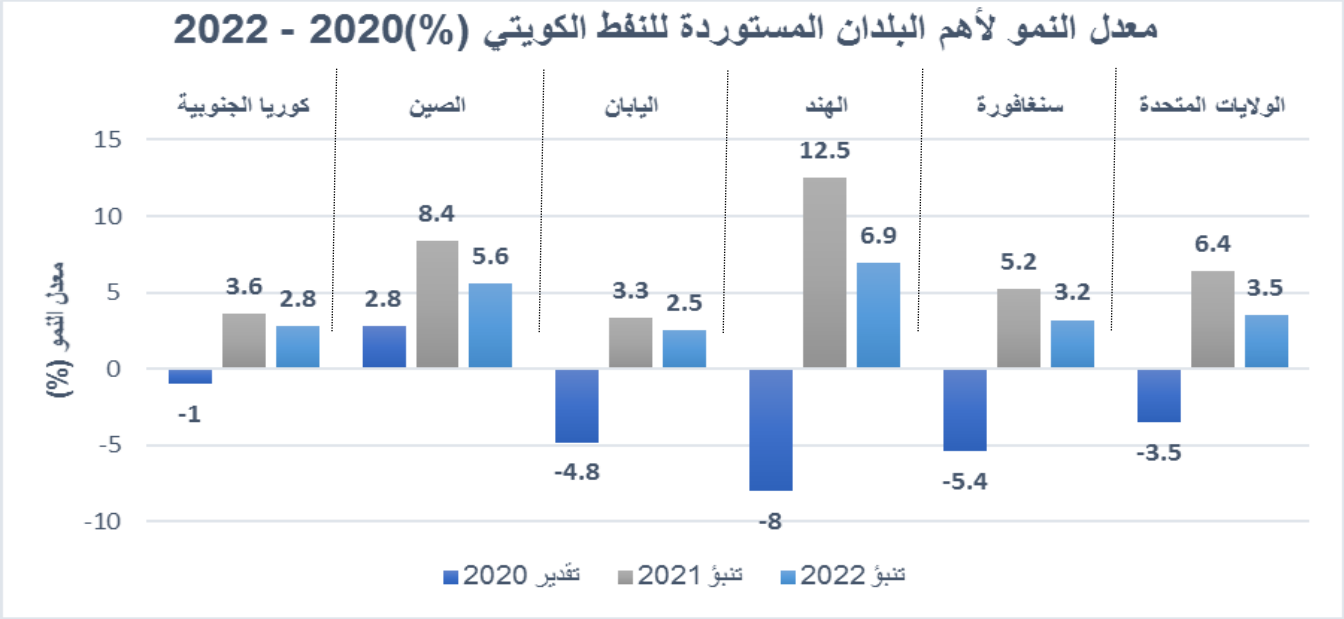

المصدر: IMF, 2021, World Economic Outlook, April

- واعتماداً على البيانات الصادرة بتقرير آفاق النمو الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي لشهر إبريل 2021، يتضح الانتعاش في كافة البلدان المستوردة للنفط الكويتي خلال عام 2021، بعد انهيارها خلال عام 2020 (ماعدا الصين التي حافظت على معدل موجب).
- تعتبر هذه الاتجاهات بالنمو أمراً مشجعاً، في ظل استمرار نجاح الجهود في احتواء انتشار فايروس كورونا.

السكان وقوة العمل

أ – السكان:

- عرضت نتائج الإحصاءات السكانية، نهاية عام 2020، ظاهرة اول معدل نمو سالب للنمو السكاني الإجمالي، حديثا، –2.2%. وتأثر هذا المعدل، بشكل رئيسي، بالنمو السكاني السالب للسكان غير الكويتيين –4%، مع بقاء النمو للسكان غير موجبا عند 2%، كما موضح بالشكل (15). وتعود هذه الظاهرة الى هجرة عدد من الوافدين المعاكسة، بسبب نتائج انتشار فايروس على الأنشطة اقتصادية، الخاصة، المستخدمة للعمالة غير الكويتية.

الشكل (15)

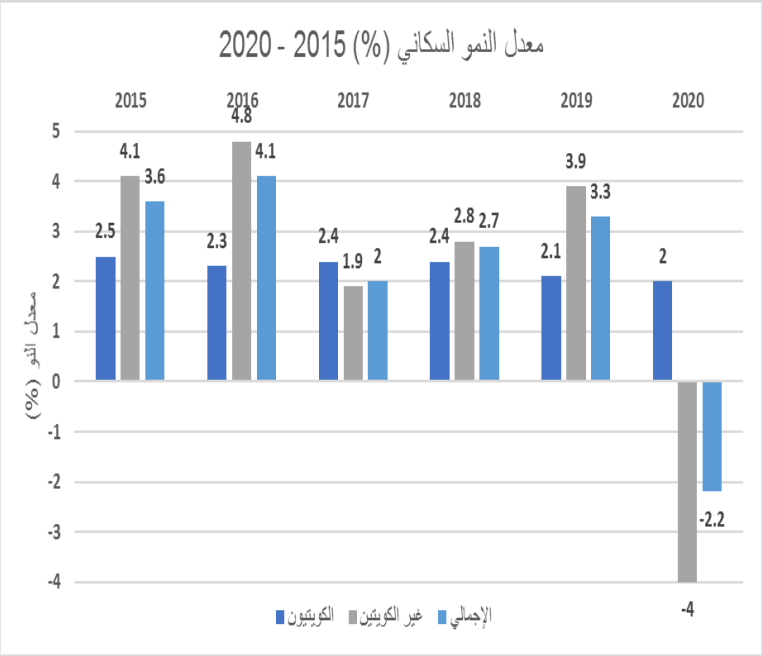

المصدر: موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصاءات قوة العمل

- علماً بأن عدد السكان الاجمالي وصل نهاية عام 2020 الى حوالي 4670713 نسمة، منهم 1459970 نسمة كويتيون 31% من اجمالي السكان، و3210743 نسمة غير كويتيين 69% من اجمالي السكان.
- تتعادل، تقريبا، الأهمية النسبية للذكور 49%، والإناث 51%، ضمن السكان الكويتيون تباعاً.
- إما في حالة السكان غير الكويتيين فتصل نسبة الذكور الى 68%، والإناث الى 32%. الأمر الذي يعكس تأثير طلب سوق العمل، بشكل رئيسي، على هذه النسب في حالة السكان الكويتيين. واعتبارات معدل الخصوبة، أساسا، في حالة الكويتيين.
- وكما يوضح الشكل (16)، فأن حوالي 58.3% من السكان الكويتيين (أكبر من عشر سنوات) هم من حملة الشهادات الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية، وحوالي 11.6% من حملة الدبلوم، وحوالي 14.5% من حملة الشهادة الجامعية.

الشكل (16)

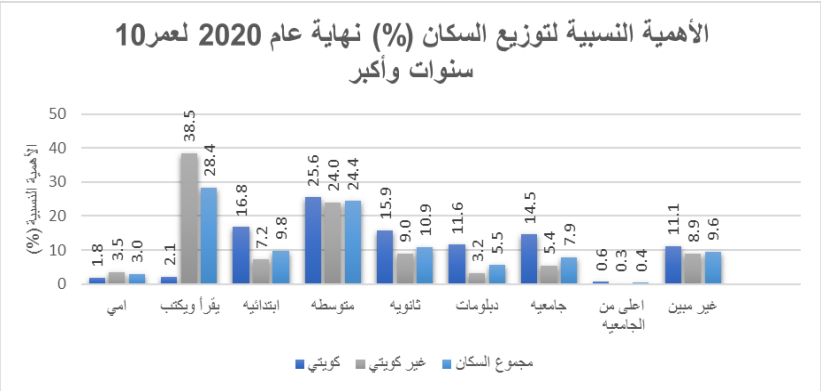

المصدر: موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصاءات السكان

- في حين أن تأثير الآلية التي يعمل بها سوق العمل الخاص واضحة على الخلفية التعليمية للسكان غير الكويتيين. حيث أن من يقرأ ويكتب (أي بدون شهادة تعليمية) 38.5% تطغى على الحالة التعليمية للسكان غير الكويتيين، مع 5.4% ذات خلفية جامعية.

ب- قوة العمل:

- انخفض معدل نمو للخدمات المنزلية (عمالة غير كويتية) في القطاع العام عام 2020 بنحو -1.6% مقارنة مع أعلى معدل نمو عام 2019 الذي بلغ حوالي 14.8%، وذلك وفق البيانات الصادرة عن هيئة المعلومات المدنية والموضحة بالشكل رقم (17)

الشكل (17)

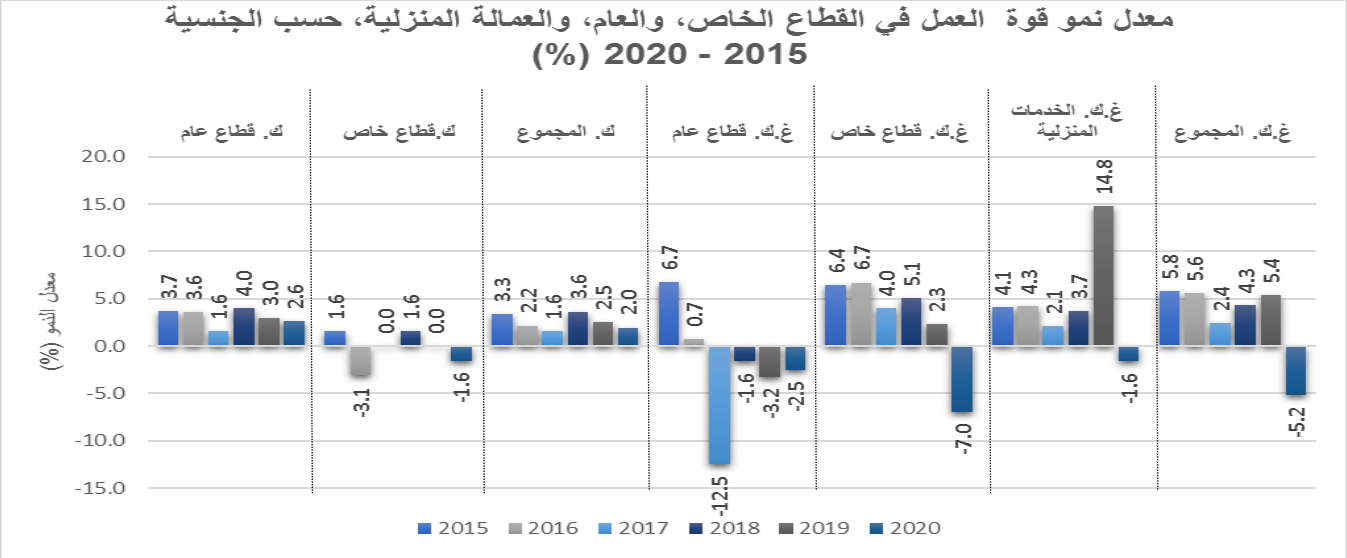

- **المصدر: موقع هيئة المعلومات المدنية، إحصاءات قوة العمل**

- كما حقق عام 2020 نمواً سالباً بمجموع العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص بلغ -5.2% (بسبب آثار انتشار فايروس كورونا قوة العمل، مقارنةً مع معدلات موجبة في السنوات الخمس السابقة لعام 2020.
- رغم تحقيق معدل قوة العمل الكويتية نموا سالبا في القطاع الخاص عام 2016، لأسباب الهجرة المعاكسة للعمالة الكويتية من القطاع الخاص الى العام، الاّ أن سبب النمو السالب عام 2020، مرتبط بتأثيرات الفايروس على التشغيل في الأنشطة الصغيرة والمتوسطة.
- لا زالت قوة العمل الكويتية، حتى نهاية عام 2020، تمثل الأهمية النسبية الثالثة 20.4% من إجمالي قوة العمل، باستثناء العمالة المنزلية، وتسبقها بالمرتبة الأولى قوة العمل الهندية 25.1%، وثم المصرية بالمرتبة الثانية 24.2%.

الشكل (18)

المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة

- كما هو مبين في آخر إحصاءات الهيئة العامة للقوى العاملة الشكل (18)، فأن برنامج دعم العمالة منذ العمل به في عام 2001 قد ساهم في زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص ليصل الى 68944، وبمخصصات مالية وصلت الى حوالي 592 مليون دينار، لنفس العام، بعد ان كانت حوالي 0.5 مليون دينار عام 2001.

نسب العمالة الوطنية في الأنشطة المختلفة

- يحكم هذه النسب القانون رقم (904) لعام 2004، والخاضع لآخر تحديث بالقانون رقم (1868) لعام 2018. علما بأن هناك خمسة مشاريع قرارات بتعديل هذه النسب منذ عام 2002 ولغاية الآن. وبحسب آخر القوانين، تتفاوت نسبة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية من اعلى نسبة، في حالة البنوك والبالغة 64%، الى أقل نسبة، في الزراعة والصيد والبالغة 3%. ويوضح الشكل (19) النسب المستهدفة، والمحققة، في الربع الثالث من عام 2020.

- إن الشكل رقم (19) يعكس أفضل القطاعات في مجال تحقيق النسب المستهدفة هي: البنوك، والتمويل والاستثمار، والاتصالات. مع تواضع النسب في حالة قطاعات: التأمين، الزراعة والصيد، وخدمات الأعمال، والصناعات التحويلية، والمدارس الخاص بنوعيها العربي والأجنبي. وذلك لأسباب هيكلية تحكم أسواق العمل. وذلك وفق البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للقوى العاملة 2021.

الشكل (19)

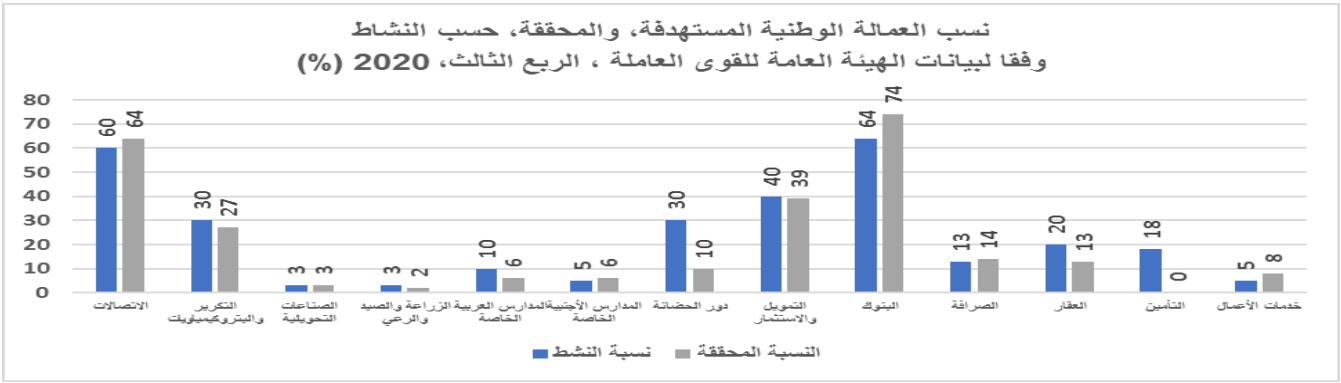

المصدر: المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة، 2021، إجراءات الهيئة المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة

الفصل الثاني
مشروع ميزانية السنة الماليــة 2022/2021
والأسس التي بـني عليــها

أولا: أسس تقدير الميزانية العامة

- أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (6) لسنة 2020 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2022/2021 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).

- وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2022/2021.

- وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2022/2021 في الآتي:

  - استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة فقد قامت وزارة المالية بالآتي:
  - التأكيد على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2022/2021.
  - كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

- واعتماداً على ما ســبق فقد تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصــروفات بمشــروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2021/2020 كما هو موضح بالجدول رقم (5-1).

جدول (5-1) تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2022/2021
ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2021/2020 (مليار دينار)

بيان	ميزانية 2021/2020	مشروع ميزانية 2022/2021	الفرق	النسبة%
الإيرادات النفطية	5.628	9.127	3.499	%62.2
الإيرادات غير النفطية	1.874	1.802	(0.072)	(3.8)%
جملة الإيرادات	7.502	10.929	3.427	%45.7
جملة المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية	21.555	23.048	1.700	7.9%
العجز	(14.053)	(12.119)	(1.934)	%(13.8)

ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

	ميزانية 2021/2020	ميزانية 2022/2021	الفرق	النسبة %	ختامي 2020/2019
الإيرادات النفطية	5.6	9.1	3.5	62.5%	15.4
الإيرادات غير النفطية	1.9	1.8	(0.1)	%(5.3)	1.8
جملة الإيرادات	7.5	10.9	3.4	45.3%	17.2

- **أسس تقدير الإيرادات النفطية:**

البيان	أسس التقدير 2021/2020	أسس التقدير 2022/2021
حجم الإنتاج	2.500 مليون برميل / اليوم	2.425 مليون برميل / اليوم
سعر البرميل	$30 دولار	$45 دولار
سعر الصرف	305 فلس للدولار	304 فلس للدولار
السنة المالية	365 يوم	365 يوم
إيرادات الغاز	211.0 مليون دينار	185.4 مليون دينار
خصم تكاليف الإنتاج	2,932.2 مليون دينار	3,166.7 مليون دينار

جدول – (أ) الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021

مجموعة	باب	بيان	تقديرات السنة المالية 2021/2022		اعتمادات السنة المالية 2020/2021
			تفصيلي	إجمالي	
	11	الإيرادات النفطية		9,127,184,000	5,628,227,000
111		النفط الخام والغاز	9,127,184,000		5,628,227,000
	12	الضرائب والرسوم		526,119,000	586,253,000
121		الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	131,000,000		190,000,000
122		الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة	0		0
123		الضرائب على الملكية	16,443,000		18,000,000
124		الضرائب على السلع والخدمات	0		0
125		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	378,676,000		378,253,000
126		ضرائب أخرى	0		0
	13	المساهمات الاجتماعية		000110,000,	110,000,000
131		مساهمات الضمان الاجتماعي	0		0
132		مساهمات اجتماعية أخرى	000110,000,		110,000,000
	14	المنح (إيرادات)		0	0
141		المنح - من حكومات أجنبية	0		0
142		المنح - من منظمات دولية	0		0
143		المنح - من وحدات حكومية أخرى	0		0
	15	إيرادات أخرى		1,269,218,000	1,159,139,000
151		دخل ملكية	79,969,300		76,438,000
152		مبيعات السلع والخدمات	824,439,770		767,409,000
153		الغرامات والجزاءات والمصادرات	164,565,400		146,651,000
154		التحويلات الطوعية عدا المنح	0		0
155		إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	200,243,530		168,641,000
	16	إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى		6,639,000	18,952,000
162		إيرادات التخلص من الأصول غير المالية	2,400,000		13,800,000
163		إيرادات فروقات تغير أسعار العملة	4,239,000		5,152,000
جملة الإيرادات			11,039,160,000	11,039,160,000	7,502,571,000

ثالثا: تقديرات المصـروفات والنفقات الرأسـمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسـنة المالية 2022/2021:

- **مكونات المصروفات:**

لأقرب مليون

	مكونات المصروفات	ميزانية 21/20	ميزانية 22/21	النسبة إلى الإجمالي	الفرق	النسبة	ختامي19/20
1	المرتبات ومافي حكمها	12,085.8	12,593.2	%54.6	507.4	%4.2	11,965.0
2	الدعومات	3,578.0	3,915.8	%17.0	337.8	%9.4	4,027.0
3	النفقات الرأسمالية	2,887.9	3,465.8	%15.0	577.9	%20.0	2,634.0
4	حساب العهد	391.7	301.2	%1.3	- 90.5	%23.1-	0.0
5	باقي المصروفات	2,611.6	2,772.0	%12.0	160.4	%6.1	2,514.0

1. المرتبات وما في حكمها للسنة المالية 2022/2021:

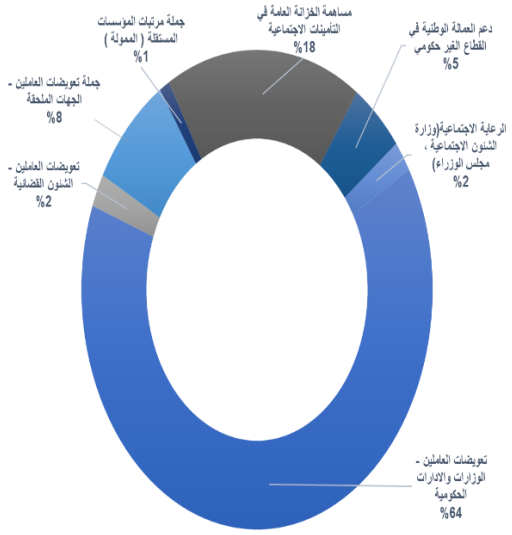

بيان	ميزانية 22/21
الوزارات والإدارات الحكومية	8,060.3
الشئون القضائية	281.0
الهيئات الملحقة	980.0
المؤسسات المستقلة	117.7
مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية	2,267.2
دعم العمالة الوطنية في القطاع الغير حكومي	623.8
الرعاية الاجتماعية	263.2
الإجمالي	12,593.2

2. الدعم للسنة المالية 2022/2021:

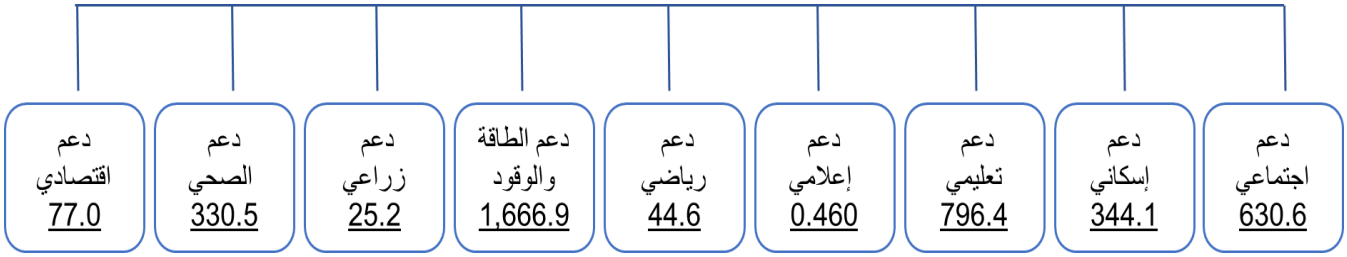

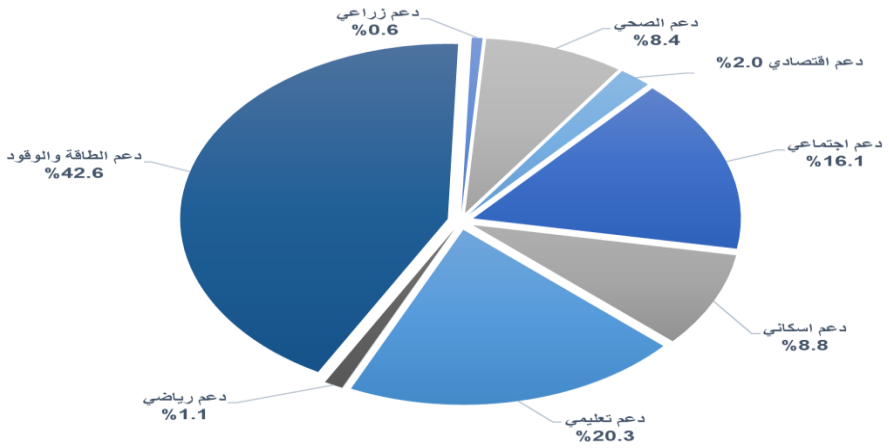

3. النفقات الرأسمالية:

البيـــان	ميزانية 2020/2021		
	مشاريع إنشائية	مشاريع غير إنشائية	الجملة
الوزارات والإدارات الحكومية	1,861.3	448.5	2,309.8
الهيئات الملحقة	231.6	32.4	264.0
المؤسسات المستقلة الممولة	308.6	3.8	312.4
شئون قضائية		1.7	1.7
الإجمالي	2,401.5	486.4	2,887.9

السنة المالية 2021/2022		
مشاريع إنشائية	مشاريع غير إنشائية	الجملة
1,929.4	692.3	2,621.7
200.4	33.2	233.6
605.0	3.8	608.8
	1.7	1.7
2,734.8	731.0	3,465.8

- هذا وقد حرصت وزارة المالية عند اعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2022/2021 على المحافظة على حقوق الموظفين في الباب الأول – تعويضات العاملين ومكتسبات المواطنين في الدعومات المختلفة المقدمة دون المساس في هذه المبالغ أو تخفيضها.

الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			8,066.5
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			7,501.9
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			7,585.2
نقص ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	(564.6)	بنسبة	%(7.5)
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	481.3	بنسبة	6.3%

الباب الثاني – السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			3,471.0
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			3,011.5
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			3,193.0
زيادة ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	459.5	بنسبة	%15.3
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	278.0	بنسبة	%8.7

الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليون دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			840.6
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			577.6
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			619.5
زيادة ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	263.0	بنسبة	%45.5
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	221.1	بنسبة	%35.7

الباب السادس – المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022/2021			5,550.8
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021/2020			5,432.4
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020/2019			5,252.2
زيادة ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	118.4	بنسبة	%2.2
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	298.6	بنسبة	%5.7

الباب السابع – المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,072.4
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			866.4
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			959.7
نقص ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	(206.0)	بنسبة	%(23.8)
نقص ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	(112.7)	بنسبة	%(11.7)

الباب الثامن – مصـــروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للســـنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			1,424.9
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			1,853.5
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			1,229.6
نقص ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	(428.6)	بنسبة	%(23.1)
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	195.3	بنسبة	%15.9

توجيه 3 – النفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2021:

مليار دينار

ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2022\2021			2,621.7
اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية 2021\2020			2,311.7
الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية 2020\2019			2,300.7
زيادة ميزانية 22/21 عن ميزانية 21/20	310.0	بنسبة	%13.4
زيادة ميزانية 22/21 عن ختامي 20/19	321.0	بنسبة	%14.0

رابعاً: أهم تحديات السياسة المالية:

- ارتفاع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل في آخر حساب ختامي، 2020/2019، إلى حوالي (65%). وهذه النسبة هي أكبر نسبة على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك على المستوى الدولي.
- تجاوز معدل نمو الانفاق العام للإيراد العام، حيث بلغ معدل نمو الانفاق العام بين الحسابين الختاميين للسنوات 2015/2014 و2020/2019، ما يعادل (-1.2%)، مقارنة مع نمو الايراد العام البالغ (-30.9%).
- يترتب على ذلك زيادة الضغوط على صندوق الاحتياطي العام، كمصدر قانوني لتمويل العجز. وبالتالي اللجوء الى مصادر أخرى، من أهمها الدين العام.
- الصعوبات المؤسسية في ترشيد الانفاق، خاصة الجاري، وما يشمله من دعم، وتوجيهه الى المستحقين فقط. بالإضافة للصعوبات المؤسسية في تعبئة الضرائب (مع استثناء الضرائب على الأفراد)، وترشيد الرسوم.

المصادر

بنك الكويت المركزي، 2021، الخطوات والتدابير التي قام بها البنك للحدّ من فايروس كورونا، أبريل.
الهيئة العامة للقوى العاملة، 2021، إجراءات الهيئة المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة.
موقع هيئة المعلومات المدنية، www.paci.gov.kw.
موقع بنك الكويت المركزي، www.cbk.gov.kw.
شركة الشال للاستشارات الاقتصادية، التقرير الأسبوعي، 30 يونيو 2021.
الإدارة المركزية للإحصاء، تقارير الارقام القياسية لأسعار المستهلكين، مارس 2020 لغاية أبريل 2021.
الإدارة المركزية للإحصاء، 2021، تقرير الأرقام القياسية أسعار الجملة، مارس.
لإدارة المركزية للإحصاء، 2021، إحصاءات التجارة الخارجية، يناير.
الإدارة العام للجمارك، 2021، مكتب التدقيق العام والإحصاء والحفظ، كشف إجمالي بواردات وصادرات دولة الكويت خلال عام 2020.
مؤسسة البترول الكويتية، 2021، خطاب سعادة الرئيس التنفيذي الى سعادة وكيل وزارة المالية حول التطورات النفطية العالمية والمحلية، مارس.
الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، 2021، خطة التنمية السنوية 2021/2020.
الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، 2021، الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة.
الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، 2020، الخطة السنوية 2021/2020.
وزارة المالية، الشؤون الاقتصادية، 2021، عدد من المذكرات حول أوضاع التعاون الاقليمي، والدولي.
وزارة المالية، مشروع ميزانية السنة المالية 2022/2021.
موقع وزارة المالية، الحسابات الختامية لعامي 2015/2014 و 2020/2019.

CNN Health, 2021, Tracking Covid-19 Vaccinations Rate Worldwide, https://edition.cnn.com/interactive/2021/health/global-covid-vaccinations, June 3.
Pharmaceutical Technology, 2021, Covid-19 Vaccination Tracker, https://www.pharmaceutical-technology.com/covid-19-vaccination-tracker, June 2.
Institute of International Finance (IIF), Website www.IIF.com.
International Monetary Fund, 2021, World Economic Outlook, April.
Statista, Distribution of Oil Demand in the OECD in 2019, by Sector, www.statista.com/statistics/307194/top-oil-consuming-sectors-worlwide.
Statista, 2020, How Coronavirus Stimulus Packages Compare, https://www.statista.com/chart/21496/stimulus-packages-coronavirus-selected-countries, December.
Organization of Oil Exporting Countries (OPEC), 2020, OPEC Annual Statistical Bulletin, 55th Edition.
Organization of Oil Exporting Countries (OPEC),2021, 17th OPEC and Non-OPEC Ministerial Meeting Concludes, Press Statement, June 1, 2021.
Organization of Oil Exporting Countries (OPEC),2021, Monthly Oil Market Report, May.
National Bank of Kuwait, 2021, Economic Outlook: GCC & Egypt, November.
US Energy Information Administration (EIA), The Use of Energy Explained,www.eia.gov/energyexplained/use-of-energy/transportation.php.
World Bank, 2021, Global Economic Prospects, January.